الأمم المتحدة
S/2017/629
مجلس الأمن
Distr.: General
21 July 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة ليبيا الدائمة لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أرفق طيه رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إليكم من رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، فائز مصطفى السراج (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) المهدي ص. **المجربي**
القائم بالأعمال بالنيابة

030817 260717 17-12448 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة ليبيا الدائمة لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

يسعدني أن أكتب إليكم بصفتكم رئيس مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠١٧، وأثمن جهودكم الرامية لتحقيق السلم والأمن الدوليين ومساعدة ليبيا في بسط الأمن والاستقرار وحماية وحدتها ومواردها، وأود أن أوجه انتباهكم وعنايتكم إلى ما تتعرض له أصول المؤسسة الليبية للاستثمار (الصندوق الليبي للثروة السيادية) من تآكل كبير نتيجة للتأثير السلبي لقرارات مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) و ٢٠٠٩ (٢٠١١) القاضية بتجميد أصول المؤسسة الليبية للاستثمار، والتي اتُّخذت في بداية الأمر دون الأخذ بعين الاعتبار التأثير السلبي المحتمل لتلك القرارات في المدى الطويل على القيمة الفعلية للأصول.

ولقد تسبب تجميد أصول المؤسسة الليبية للاستثمار وفقا لتلك القرارات إلى خسائر مادية كبيرة في قيمة المحافظ الاستثمارية للمؤسسة والكيانات التابعة لها، وهي خسائر تبلغ وفقا لحسابات وتقديرات المؤسسة أكثر من مليار دولار سنويا، وهي خسائر لا مبرر لحدوثها إطلاقا، كما أنها تؤدي في بعض الحالات إلى إثراء المؤسسات المالية الأجنبية المودعة لديها تلك الأصول على حساب الشعب الليبي، وإن لم يتم معالجتها بشكل فوري ونهائي فإنها تهدد باستنزاف موارد المؤسسة بشكل كامل. ودون الحاجة للخوض في الأسباب العديدة وراء هذه الخسائر الناجمة عن نظام العقوبات الحالي والمسائل الفنية المتعلقة بذلك، والتي لا يتسع المجال هنا لسردها، أود أن أضع أمام مجلس الأمن النقاط التالية:

أولا – لقد تم إبلاغ مجلس الأمن رسميا بما تتعرض له هذه الأصول من خسائر فادحة ومسبباتها، برسالة من الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة منذ أكثر من عام مضى، بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦ (S/2016/275)، كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى توصيات فريق الخبراء المعني بليبيا الذي تناول هذه المشكلة في تقريره المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٦ المقدم إلى مجلس الأمن (S/2016/209)، والذي أوصى فيه بالإذن على نحو صريح بإعادة استثمار الأصول المجمدة وتحسين إدارتها تحت التجميد، ولكن للأسف الشديد فإن مجلس الأمن، رغم تلك التوصية الواضحة والصريحة، لم يتخذ أي إجراء حقيقي لمعالجة هذا الخلل الجسيم في نظام العقوبات الحالي، وصدر قرار المجلس ٢٢٧٨ (٢٠١٦) خاليا من التعديلات المطلوبة، الأمر الذي نتج عنه تكبيد أصول الشعب الليبي خلال العام الماضي، ٢٠١٦، خسائر إضافية تقدر بأكثر من مليار دولار إضافة إلى الخسائر السابقة المتراكمة منذ عام ٢٠١١.

ثانيا – لقد نص مجلس الأمن في الفقرة ١١ المعنونة تجميد الأصول من قراره ٢٢٧٨ (٢٠١٦)، بعد إحاطته علما برسالة بعثة ليبيا الدائمة (S/2016/275)، على الآتي: ”يؤكد استعداد مجلس الأمن للنظر في إدخال التغييرات عند الاقتضاء على تجميد الأصول بناء على طلب حكومة الوفاق الوطني“، لذلك فقد كلفت بعثة ليبيا الدائمة لدى الأمم المتحدة بتجديد الطلب رسميا مرة أخرى والشروع في اجتماعات ثنائية مع أعضاء مجلس الأمن لتوضيح الحالة وتقديم المذكرات الشارحة في هذا الخصوص، بالتعاون مع خبراء المؤسسة الليبية للاستثمار للرد على أي استفسارات من أعضاء مجلس الأمن.

ثالثا – أرسل القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليبيا رسالة بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ يطلب فيها للمرة الثانية إدخال التعديلات المطلوبة على نظام العقوبات لإنقاذ الأصول المجمدة من التآكل المستمر، كما ضمّنتُ رسالتي إلى السيد رئيس المجلس، المحالة بمذكرة شفوية من البعثة الليبية بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، فقرة خاصة بطلب التدخل العاجل لإدراج التعديلات المطلوبة، ولكن للأسف الشديد صدر قرار المجلس ٢٣٦٢ (٢٠١٧) خاليا من أي تعديلات لنظام العقوبات المتعلق بالأصول المجمدة، بل تجاهل حتى الإشارة لرسالتنا ورسالة البعثة الليبية المتعلقة بالموضوع.

وتأسيسا على ما تقدم فإنني وبصفتي رئيسا للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وانطلاقا من مسؤولياتي المنوطة بي وفقا للاتفاق السياسي الليبي لحماية ممتلكات وموارد الشعب الليبي. فإنني أطلب رسميا من مجلس الأمن ضرورة الإسراع في معالجة التدهور والتآكل الحاصل للأصول المجمدة الخاصة بالمؤسسة الليبية للاستثمار والمحافظ والكيانات التابعة لها والتي هي أصول وأموال الشعب الليبي والمخصصة للأجيال القادمة، ووقف الخسائر الهائلة التي تتعرض لها هذه الأصول بسبب نظام العقوبات المعمول به منذ عام ٢٠١١، وذلك بإصدار قرار جديد من مجلس الأمن يتم فيه إدراج التعديلات اللازمة على نظام العقوبات الخاص بالأصول المجمدة، بما يحقق تحسين إدارة الأصول تحت التجميد، الذي لم يقصد منه أصلا عند وضعه أن يكون إجراء عقابيا ضد ليبيا بل كان تدبيرا وقائيا لحفظ وحماية الأصول الليبية من الهدر والتبديد أثناء المرحلة الانتقالية، لكن ما يحصل فعليا هو على العكس تماما من الغرض الذي وضع من أجله، بل هو هدر وتبديد كبير لثروة الشعب الليبي.

وإن أي تأخير في إصدار التعديل المطلوب سيترتب عليه مزيد من الخسائر للشعب الليبي الذي يعاني من صعوبات اقتصادية كبيرة، كما أن كل شهر بل كل أسبوع أو حتى يوم يمضي دون إصدار قرار جديد بالتعديلات المطلوبة يعني تكبيد أصول الشعب الليبي يوميا خسائر تقدر بملايين الدولارات، لذلك فإنه ليس من المقبول وغير المبرر أبداً أن يستمر هذا التدهور الكبير في قيمة الأصول المجمدة دون تدخل مجلس الأمن لمعالجة هذه المسألة في أسرع وقت.

وفي الختام لا يفوتني الإشارة إلى الالتزام المتكرر من جانب مجلس الأمن بمساعدة ليبيا وحماية مصالحها ومواردها، على النحو الوارد في قراراته وبياناته المتعلقة بليبيا، ولذلك أضع هذا النداء العاجل والملح أمامكم لتحقيق ذلك الالتزام فعليا، وأذكركم بمسؤولياتكم القانونية والأخلاقية في التحرك العاجل لوقف هذه الخسائر الفادحة غير المبررة إطلاقا وتفاديا لوقوع مزيد منها، وكلي أمل وثقة كبيرة في استجابتكم السريعة لمطلبنا العادل والضروري والعاجل.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فائز مصطفى **السراج**
رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني